

ومن العقليات قوله في التذكرة الابصار وهو ان لا يحيط به جميع
 بصير وهو جديره حاسة النظر وقد يقال للعين من حيث انها كذا
 وجه الاستدلال بمنزلة الالة ان قوله في التذكرة الابصار يقتضي ان الالة
 يدركه الابصار من غير ان يكون له قوة يدركه ينطق قوله
 لا يدركه الابصار بل يدركه استعمال الكل واحد من القولين وتكذيب
 الآخر وصدق احد النقيضين يستلزم كذب الآخر وصدق قوله في
 التذكرة الابصار لوجب كذب قولنا يدركه الابصار وهو يدرك
 الابصار وفي هذا الكلام دليل على ان الحق لا يدركون الابصار
 ان لا يعرفون كيف حقيقة البصر وما الشيء الذي يصاحبه الانسداد البصر
 من عينية دون ان يعرف من غير طامن سائر اعضائه وانما حق
 الابصار باذنه ايا ما يحل له يدرك كل لانه العلم في معرفة الابصار
 والابصار وهذا العلم لان غير الالة لا يجوز ان يدرك البصر ولا يدركه
 علمه بالاشياء عليه شيء والابصار وهو الكافي الخبير فيدرك
 ما لا يدركه الابصار بالابصار ويجوز ان يكون من باب الكف
 اي لا يدركه الابصار لانه الكافي وهو يدرك الابصار لانه الخبير
 فيكون الكافي مستقرا من مقابلته الكافي لما لا يدركه بالحقبة
 ولا ينطق فيها بالجواب بعد تسليم كونها مستقرا في يدرك
 الابصار ان

ان الكلام في قوله في التذكرة الابصار ليس لاستفراق افراد
 البصر فلا يتم دليلكم ولو سلم استفراقها دون اجزاء وان
 الخبير لا يدركه كل البصر وافادته عطف تفصيلي عموم السلب
 اي شمول الشيء لكل واحد لا سلب العموم اي نفي الشمول
 ورفع الاجاب الكفاية فيكون سلبها جزئيا وكون الادراك
 معطوف على تسليم كون الابصار هو الرؤية مطلقا لا الرؤية
 على وجه الاحاطة بجزء المراد يعني ان الادراك هو الرؤية
 مطلقا يجوز ان يكون الرؤية على وجه الاحاطة بجزء المراد
 فاذا كان كذلك فالرؤية مطلقا جارية فعمل ان الادراك اخص
 من الرؤية ونفي الاخص لا يستلزم نفي العموم اذ لا دلالة فيه
 ان في قوله في التذكرة الابصار على عموم الاوقات بالذات والاشياء
 والاشياء والاحوال فيعمل على نفي الرؤية في الدنيا بعمومها
 الالة قوله على انه لا دلالة جزئية له قوله والجواب بعد تسليم
 الخ والابصار البصر اللغوي هو القوة فالنفي يعرف اليها
 ضرورة اذ الخطاب لا يجري الا بحسب النوع والكلمة وبهذا لا
 يضرنا اذ المتدبر ان الله في بعضه يعطي بعموم الخرافة لاهلها
 يعطى به على رؤية وقد يستعمل بالالة على جواز الرؤية يعني